عصبة الأمم القديمة ، وعصبة الأمم الجديدة

١

كان مشروع عصبة الأمم أمنية دولية جميلة وردت لأول مرة ضمن النقط الشهيرة التى أعلنها الرئيس ولسون فى يناير سنة ١٩١٨ لتكون دستوراً لعقد الصلح مع ألمانيا الإمبراطورية فى الحرب العالمية الأولى . وقد تضمنت هذه النقط فى الوقت نفسه أهم المبادئ الأساسية التى يجب أن تقوم عليها عصبة الأمم المستقبلة ، وهى العمل على تحقيق الاستقلال السياسى والسيادة الإقليمية لجميع الأمم صغيرها وكبيرها ، وتسوية المسائل الاستعمارية بمراعاة مصالح الشعوب ذات الشأن ، وضمان حرية البحار ، وإلغاء الحواجز الجمركية ، وخفض السلاح وغيرها .

وبالرغم من أن تصريحات الرئيس ولسون لم تحقق كلها عند وضع معاهدة ڤرساى فإن قيام عصبة الأمم كان من أهم ما حُقِّق منها . وقد أدمج دستور عصبة الأمم بالفعل فى معاهدة ڤرساى واعتبر جزءاً لا يتجزأ منها . وكان إدماجه على هذا النحو فى صلب المعاهدة التى أُمليت على الدول المهزومة ، وكانت تمثل يومئذ سلطان الحلفاء الظافرين فيما تضمنته من شروط فادحة ، من أعظم الأخطاء التى صدعت فيما بعد من هيبة هذه الهيئة الدولية الجديدة التى أقيمت لتعمل على منع الحرب وتوطيد أركان السلم ، وتحقيق العدالة الدولية بين الأمم .

وبدأت عصبة الأمم القديمة حياتها فى أول يناير سنة ١٩٢٠ وهو تاريخ البدء فى تنفيذ معاهدة ڤرساى ، واتخذت مدينة جنيف مقرًّا لها لكى تعمل فى جو محايد بعيداً عن المؤثرات القومية . وانتظمت بها فى البداءة اثنتان واربعون دولة ، منها ثمان وعشرون دولة متحالفة وأربع عشرة دولة محايدة ، وهو عدد لازداد فيما بعد إلى نحو ستين ، وذلك حينما انتظمت فى العصبة دول الأعداء السابقين ، وفى مقدمتهم ألمانيا ، وبعض الدول الصغرى التى حصلت على استقلالها

مثل مصر والعراق . واتجهت الدول الصغرى والأمم المغلوبة بأبصارها إلى ذلك الصرح العتيد ترجو أن يكون قيامه فاتحة لعهد جديد فى العلاقات الدولية ، وأن تظفر على يديه بتحقيق أمانيها وحقوقها المسلوبة ، وأن يكون لها خير عون على مغالبة منطق القوة الغاشم وكبح جماح النزعات الاستعمارية الجشعة .

ولكن عصبة الأمم ما كادت تبدأ العمل لتحقيق مهمتها الدولية العظيمة حتى أخذت بوادر الشك تبدو حول تصرفاتها واتجاهاتها ، وأخذت الآمال العظيمة التى علقت على قيامها وخطورة رسالتها ، تخبو شيئاً فشيئاً ، وأخذت الدول الصغرى والأمم المغلوبة بوجه خاص تشعر بأن ما يحيط بنشاط العصبة من الأوصاف والدعاوى الخلابة ، مثل إقامة العدالة الدولية ، وتأييد حق تقرير المصير ، وإنصاف الدول المظلومة ، وأمثالها ، إن هى إلا ألفاظ جوفاء لاحقيقة لها.

والواقع أن عصبة الأمم ما لبثت أن كشفت عن جانب الضعف الحقيقى فى تكوينها ؛ فهى لم تكن سوى أداة للدول الظافرة الكبرى التى أنشأتها ، واستأثرت بالمقاعد الدائمة فى مجلسها ، والتى ألفت فيها وسيلة دولية ناجعة لتحقيق مآربها البعيدة المدى ، والاستتار وراء ما يمكن أن تسبغه العصبة بصفتها العالمية ، على خططها من ضروب التأييد والتبرير . أجل استطاعت العصبة فى بعض الأحيان أن تذلل بعض الأزمات الدولية الخطيرة ، وأن تضع حلولا مقبولة لبعض المشاكل الإقليمية ، ولكنها لم تستطع بتصرفاتها وقراراتها أن تقنع دولة من الدول الصغرى ، أو أمة من الأمم المغلوبة ، بأنها تجرى دائماً على مبادئ الحق والنزاهة . والأمر بالعكس فقد كانت تصرفات العصبة دائماً إزاء هذه الأمم الصغرى يطبعها لون واضح من التحامل والإجحاف . ويكفى أن نذكر هنا موقف العصبة إزاء الأمم العربية التى وضعت تحت الانتداب ، وما اشترطته على العراق يوم طلبت الانضمام إليها من شروط فادحة لم تفرض على أية دولة أخرى .

وكما أخفقت عصبة الأمم فى تحقيق مبادئ العدالة الدولية فكذلك أخفقت فى تحقيق مشروع نزع السلاح الذى كان نجاحه من أعظم أهدافها . ثم كان بعد ذلك عجزها المؤلم عن دفع الاعتداء عن دول هى من صميم أعضائها ، مثل الصين والحبشة والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وألبانيا ، واكتفائها بإصدار القرارات النظرية ، العقيمة فى أخطر المواقف الدولية .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت عصبة جنيف جثة لا حراك بها. وعبثاً حاولت أن ترفع صوتها الخافت لآخر مرة فى أواخر سنة ١٩٣٩، حينما نشبت الحرب الفنلندية الروسية. ولم يكن ثمة مجال لأن تعمل الهيئة التى عجزت عن العمل المثمر فى ظل السلام والتأييد الإجماعى، تحت قصف المدافع وفى ظل المعارك المضطرمة. وسرعان ما غدت عصبة الأمم أثراً من آثار الماضى لا يدل عليها اليوم سوى قصرها الفخم المهجور فى قلب جنيف، وسوى بعض آثارها العملية فى ميادين النشاط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى، مما كانت تقوم به لجانها الفنية العديدة فى هذه الميادين.

٢

على أن اختفاء عصبة جنيف فى غمر المعارك الطاحنة لم يحل دون بقاء الفكرة حية قوية خلال الحرب ذاتها، ولم يمنع الدول الديمقراطية من أن تؤكد تمسكها مرة بعد مرة بالمبادئ التى قامت عليها العصبة القديمة. وفى المؤتمر الذى عقد فى موسكو فى أكتوبر سنة ١٩٤٣ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوجوب إنشاء هيئة دولية عامة تقوم على مبدأ السيادة والمساواة بين جميع الأمم المحبة للسلم، وفتح باب الانضمام فيها لهذه الأمم جميعها صغيرها وكبيرها، وذلك للمحافظة على السلم والأمن الدولى؛ فكان هذا القرار بمثابة التمهيد لإنشاء عصبة الأمم الجديدة.

ونحن نعرف ما تلا ذلك من خطوات، ففى أغسطس سنة ١٩٤٤ عقد مؤتمر دمبرتون أوكس وفيه وضعت الأسس الدستورية للهيئة الدولية الجديدة. ثم بحث مشروع دمبرتون أوكس فى مؤتمر عالمى حافل عقد فى سان فرنسيسكو من أواخر ابريل إلى أواخر يونية سنة ١٩٤٥ وشهدته أكثر من خمسين دولة، وفيه تم الاتفاق على ميثاق « الأمم المتحدة » أو عصبة الأمم الجديدة.

عقد ميثاق « الأمم المتحدة » عقب انتهاء الحرب الأوربية بأسابيع قلائل، وفى الوقت الذى حققت فيه الأمم المتحالفة نصرها الشامل على ألمانيا النازية، وأخذت الأمم تستقبل نسمات السلم الأولى وتتطلع إلى المستقبل بقلوب مبتهجة تحدوها الآمال العظيمة. وبالرغم مما بدا يومئذ فى الميثاق من أوجه النقص، وبالرغم مما شعرت به الدول الصغرى من انتقاص لحقوقها ومكانتها وما ساورها

من جراء استئثار الدول الكبرى بالسلطان والتوجيه، فقد اعتبر الميثاق دعامة عظيمة فى صرح السلم المستقبل. ولما تم النصر على اليابان بعد ذلك بأسابيع قلائل زادت النفوس أملا واستبشاراً، واتجهت سائر الأمم بأبصارها إلى هيئة الأمم المتحدة أوعصبة الأمم الجديدة، تلتمس على يديها الحلول الموفقة لسائر المشكلات التى يعانى منها استقرار السلم.

ولم يكن يخطر يومئذ ببال أحد أن حوادث الشهور الأخيرة من عام النصر سوف تغشى بأكدارها الكثيرة هذا الأفق المتألق، وتقلب تفاؤل الشعوب بسرعة إلى موجة عامه من التشاؤم. فإخفاق أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الكبرى، والتنافس الخطير على أسرار القنبلة الذرية، ومشكلة إيران وتمزيقها على يد حلفاء الأمس، والخلاف التركى الروسى، وغيرها من المشكلات التى تعاقبت فى الأشهر الأخيرة، تسمم الأفق الدولى وتنذر بأخطر العواقب.

وفى ظل هذا الأفق الكدر المثقل بسحب الأزمات الدولية، عقدت هيئة الأمم المتحدة جمعيتها العمومية الأولى فى العاشر من شهر يناير بحضور ممثلى إحدى وخمسين دولة. ومن غريب الاتفاق أن يكون شهر يناير هو نفس الشهر الذى صدرت فيه تصريحات الرئيس ولسون الأولى عن عصبه الأمم (١٩١٨)، وعقدت فيه عصبة الأمم القديمة جمعيتها العمومية الأولى (١٩٢٠)، وهو أيضاً نفس الشهر الذى ألقى فيه الرئيس روزفلت تصريحه الشهير أمام الكونجرس عن الحريات الأربع (١٩٤١).

وانتخبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الأعضاء المؤقتين لمجلس الأمن وهو أول وأهم الهيئات التى تقوم عليها. ونحن نعرف أن الدول الكبرى، وهى بريطانيا وروسيا وفرنسا وأمريكا والصين، قد احتفظ لها فى ميثاق سان فرنسيسكو بالكراسى الخمسة الدائمة فى مجلس الامن. وانتخبت للكراسى الستة المؤقتة البرازيل والمكسيك وبولندة وهولندة ومصر وأستراليا. وقيام مصر فى مجلس الامن لتمثل كتلة الدول العربية مكسب أدبى لاشك فيه، وقد اختيرت مصر أيضاً للجلوس فى محكمة العدل الدولية، وهى أيضاً إحدى الهيئات الملحقة بالأمم المتحدة. وكذلك مثلت الدول العربية الأخرى فى مختلف اللجان التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة. وكل ذلك حسن بلا ريب، ولكن العبرة بالنتائج العملية. وربما كان لنا أن نتفاءل بمثل هذه

المكاسب الادبية فى ظروف أخرى غير التى تجوزها مصر وتجوزها بلاد الشرق الأدنى .

وقد سمعنا قبل انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة كلاما كثيراً عن تحول السياسة البريطانية فى الشرق الأدنى إلى وجهة جديدة ، واعتزامها أن تقوم بتغييرات سياسية تتفق مع الظروف الجديدة . وربما كان من علائم ذلك التغيير ما أعلنه مستر بيڤن وزير الخارجيـة البريطانية فى الجمعية العمومية من أن الحكومة البريطانية تعتزم فى المستقبل القريب أن تعترف بشرق الاردن دولة مستقلة ذات سيادة . ونحن نعرف بالتجارب المرة ماذا يعنيه مثل هذا الاستقلال فى نظر السياسة البريطانية . وكذلك صرح مستر بيڤن فى خطابه بأن بريطانيا تعتزم أن تنزل عن انتدابها على الكمرون وتوجولند وتنجانيقا (وهى مستعمرات ألمانيا السابقة) إلى مجلس الوصاية الدولى أحد هيئات الأمم المتحدة . ولكنها ستحتفظ بانتدابها على فلسطين حتى تنتهى لجنة التحقيق من مهمتها . ولا جديد فى مثل هذا التصريح ؛ لأن نظام الوصاية الذى ابتدعه دستور الأمم المتحدة هو نظام الانتداب نفسه مدعوماً مشدداً .

٣

إن عصبة الأمم الجديدة بدا حياتها العمليه فى جوملبد بالسحب وروح الثقة فى المستقبل تكاد تغيض بين الأمم ، وعوامل التشاؤم تخيم على كثير من الأمم التى كانت بالأمس القريب تحدوها أعظم الآمال .

فإيران ترى كيانها على وشك الانهيار نتيجة للتدخل الأجنبى السافر . وتركيا تشعر بأنها مهددة بمثل هذا المصير . وسوريا ولبنان ترى كلتاهما مصيرها يبت فيما دون رأيها بين الدولين المحتلتين ؛ وتحتفظ إحداهما بحق إبقاء جنودها فى لبنان صوناً لما تسميه مصالحها الخاصة . ومصر بعد كل الذى تكبدته فى سبيل الأمم المتحدة وفى سبيل بريطانيا من التضحيات المادية والأدبية الفادحة، ترى السياسة البريطانية تنظر إلى مطالبها العادلة وحقوقها المشروعة فى الجلاء والسودان بنفس النظرة القديمة ، فتعتبرها مسائل قابلة للجدل والمنح والمنع ، وتأبى عليها الدول المتحالفة أن تشترك فى مؤتمر الصلح الخاص بايطاليا مع ما لها من الحقوق

والمصالح الجومرية فى شهوده ، ومع ما لها من حقوق تاريخية ومصالح حيوية فى بعض المستعمرات الإيطالية. وهذه الدول جميعاً من أعضاء عصبة الأمم الجديدة ، والمفروض أنها، بمقتضى نصوص ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تكون بعيدة عن كل اعتداء على سيادتها واستقلالها وأن من حقها الواضح أن تلجأ إلى مجلس الأمن الدولى إذا ما استهدفت هذه السيادة وهذا الاستقلال لأى مساس أو اعتداء

وإنه لمن بواعث الأسف أن تكون المظاهر الأولى لنشاط مجلس الامن فى مستهل حياته العملية مطبوعة بطابع الفتور والتردد ، فيما تراه الأمم ذات الشأن مسألة حياة أو موت لها . فقد رأت إيران مثلا أن تثير مسألتها أمام المجلس ، وتناولها المجلس كارها متردداً ثم تنحى عن بحثها مؤقتاً مفضلا أن تعالج بمفاوضات خاصة تجرى بين الطرفين المتنازعين وهما إيران وروسيا . وليت شعرى هل يستطيع المجلس إذا ما أخفقت هذه المفاوضات أن يصدر قراره بوجوب سحب روسيا وبريطانيا وأمريكا لجنودها من أراضى إيران المستقلة ؟ وهل تنزل الدول الثلاث عند مثل هذا القرار إذا ما صدر ؟ إن الظواهر الأولى تدل كلها على أنه ليس من المرجح أن يقدم المجلس على اتخاذ مثل هذه الخطوة الحاسمة فى مسألة إيران أو غيرها من المسائل القومية الشائكة ، أو أنه يستطيع أن يفرض على إحدى الدول الكبرى القيام بأية خطوة لا تود اتخاذها مهما كان فى ذلك من استجابة لمقتضيات الحق والعدالة .

وقد طرحت فى نفس هذه الدورة مسائل شائكة أخرى مثل مطالبة روسيا لسحب الجنود الإنجليزية من اليونان ومطالبة أوكرانيا بسحبها من أندونسيا . وتنوى سوريا ولبنان أيضاً إثارة قضيتهما أمام مجلس الأمن إذا لم تسحب الجنود الأجنبية منهما فى الحال . ولكن مجلس الأمن لم يشأ أن يواجه الأمر قط برأى أو قرار عملى . فانتهت مسألة اليونان بسحب روسيا لطلبها وبقاء الاحتلال الإنجليزى . وأحيلت مسألة أندونسيا لتسوى بمفاوضات خاصة بين هولندة والوطنيين وقرر المجلس أن بقاء الجنود الإنجليزية هنالك لاغبار عليه . ومن المرجح أن يقف المجلس إزاء مسألتى سوريا ولبنان مثل هذا الموقف . أو يكتفى باتخاذ بعض القرارات النظرية وكل هذه بوادر لا تبعث على التفاؤل .

وهذا التناقض الواضح بين الحقائق الواقعة وبين ما نسمعه من التصريحات الرنانة فى ساحة الأمم المتحدة عن حقوق الأمم وحرياتها ، هو أخطر ما فى الأمر

كله ، وهوْ أكبر بواعث التشاؤم وتزعزع الثقة . ونحن الآن نشهد تطوراً سريعاً فى عقلية الأمم يعتبر نذيراً شديد الخطورة . فقد خرج العالم دامياً ممزقاً من أروع صراع عرفه التاريخ قاست فيه الأمم أعظم المحن والكوارث ، وبذلت فيه أفدح التضحيات ، ولكنه خرج ليواجه بعد أشهر قلائل فقط حالة لم يكن تتوقعها معظم الأمم المحاربة والمسالمة على السواء ، وهى حالة أقل ما يمكن أن توصف به هو أنها تؤذن بأن الأمم الكبرى التى كتب لها النصر ، لم تعتبر بعبر الحرب المؤلمة ، ولم تثنها ويلات الحرب المروعة التى قاستها مدى ستة أعوام ، عن وسائلها ونزعاتها القديمة ، وهى التى كانت فى ذاتها من أهم العوامل والأسباب فى إضرام نار الحرب العالمية الثانية .

ولقد لبثنا خلال أعوام الحرب الستة نسمع خلال مناظر السفك والتدمير الهائلة أطيب الوعود وأقدسها عن حقوق الأمم وحرياتها ، وعن الغايات الإنسانية النبيلة التى تخوض الأمم الديمقراطية من أجلها هذا الصراع العالمى ؛ فكان عهد الحريات الأربع التى أعلنها الرئيس روزفلت أمام مجلس الكونجرس ، ثم كان ميثاق الأطلنطيق الذى يؤكد فى غير موضع قدس الحقوق والحريات القومية ، وحق جميع الأمم الطبيعى فى استقلالها واختيار الحكومات التى تلائمها ، كما يؤكد حقها فى المشاطرة فى فرض الرخاء الاقتصادى . ثم جاء بعد ذلك مؤتمر يالتا فى أواخر مراحل الحرب ليؤكد مرة أخرى ما جاء فى ميثاق الأطلنطيق . وكانت هذه الوعود العظيمة الخلابة تبدو خلال الظلمات المدلهمة كأنها بريق أمل ساطع تنطوى عليه سائر الأمم الصغيره التى انحازت إلى جانب الديمقراطية ، تشاطرها المحنة وتؤازرها بكل ما وسعت من القوى المادية والأدبية ، إيماناً بما قطعته على نفسها من عهود ومواثيق مقدسة

والآن وقد انجلت الغمرة المروعة ، وخرجت الأمم المتحدة ظافرة منتصرة ، وعادت تتبوأ مكانتها من السلطان والنفوذ ، فما الذى نرى ؟ نرى العهود والمواثيق وقد غدت ألفاظاً عقيمة . ونرى الدول الكبرى وقد استأنفت سياستها القديمة فى دعم نفوذها على حساب الدول الصغرى ، ونراها تتنافس فى إحراز مناطق النفوذ ، وتتفاهم فيما بينها على توزيع المغانم والأسلاب دون اكتراث لحقوق الأمم الصغرى . ونرى السياسة الاستعمارية الشرهة تعود إلى سابق عهدها بل أشد . وهكذا تتضاءل الآمال العظيمة التى عقدت على تحقيق العدالة

الدولية سراعاً، وتشعر الأمم الطامحة إلى استرداد حقوقها وحرياتها، بأنها خدعت وأنها تغدو مرة أخرى فريسة لمشيئة الظافرين المتحكمين.

إن التاريخ يعيد نفسه، وإن أشد ما نخشاه هو ألا نجد فى هيئة الأمم المتحدة سوى عصبة الأمم القديمة تتشح بثوبها الجديد. وإذا كان المقام لا يتسع هنا للمقارنة التفصيلية بين دستور العصبة القديمة، وميثاق الأمم المتحدة، فإنه يكفى أن نلفت النظر هنا إلى أن ميثاق العصبة الجديدة يحتفظ فى هيكله بنفس الأسس القديمة. فالدول الكبرى تحتفظ لنفسها بالكراسى الدائمة فى مجلس الأمن (وهو المماثل لمجلس العصبة القديمة)، ونظام الوصاية يحل محل نظام الانتداب القديم، ونزعة السيطرة القديمة التى تحرص عليها الدول الكبرى لا تخفيها ألفاظ المساواة البراقة فى الميثاق الجديد.

وتمتاز العصبة الجديدة فوق ذلك بأنها سوف تحتكم على أداة مادية من القوى العسكرية لتنفيذ قراراتها حين ترى تنفيذها بالقوة القاهرة. وإذا كان ذلك يبدو من بعض الوجوه ميزة عملية فإنه من جهة أخرى قد يغدو خطراً إذا أسىء استعمال هذه القوة، أو إذا لم تتوافر عناصر النزاهة والعدالة فى قرارات العصبة ومراميها.

وقد أشار رئيس الوفد السوفييتى فى خطابه فى الجمعية العمومية إلى أن هيئة الأمم المتحدة يجب أن تختلف عن عصبة الأمم القديمة فضلا عن أنها يجب أن تكون أداة فعالة لحماية مصالح الشعوب المحبة للحرية، ويجب كذلك أن تشعر بأنها تعيش فى جو سليم، وأن العمل المشترك فيها يتم بوسائل جديدة. أما إحياء الوسائل التى كانت تتبعها العصبة القديمة فلا يترتب عليه سوى الضرر بهيئة الأمم المتحدة.

وفى هذه الملاحظة تمثل المسألة كلها. فإذا لم تبادر هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم الأدلة العملية على أنها قامت لتحقيق العدالة الدولية بين سائر الأمم كبيرها وصغيرها، وإذا لم تشعر الأمم الصغرى بالطمأنينة على استقلالها وحرياتها فى ظل هذا الصرح الدولى الجديد، فقدت الأمم المتحدة تأييد الشعوب وثقتها بسرعة، وكان مصيرها المحتوم إلى ما صارت إليه عصبة الأمم القديمة.

محمد عبد الله عنان